هايف قدم استجواب الحجرف... ومناقشته 29 الجاري

عن مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية والتعسف في استعمال السلطة

فهد التركي
ومحيي عامر

تسلم رئيس مجلس الأمة بالإنابة، د. عودة الرويعي، الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف الى وزير المالية نايف الحجرف، من محورين، وتم إدراجه على جدول أعمال جلسة المجلس 29 الجاري.

قال رئيس مجلس الأمة بالإنابة، د. عودة الرويعي تسلمت اليوم استجوابا مقدما من النائب محمد هايف المطيري لوزير المالية، د. نايف الحجرف، ومتوقع إدراجه على اول جلسة في يوم 29 الجاري، وتم تبليغ سمو رئيس مجلس الوزراء، و.د. الحجرف بالاستجواب، واخطارهما بمحاوره التي تتكون من محورين رئيسيين سيتم النظر فيهم.

وفور تقدمه بالاستجواب، اعلن عدد من النواب تأييدهم له وقال النائب عبدالكريم الكندري: ادعم استجواب النائب محمد هايف لوزير المالية، كما اقف بصف النائب رياض العدساني باستجواب "الداخلية" و"التجارة"، واطالب النواب بتمكين المستجوبين من المناصة والتمحيص لأي محاولة لمعاقبتهم بجلسة سرية او إحالتهم إلى "التشريعية".

في حين قال محمد المطير إن استجواب محمد هايف لوزير المالية مستحق، وعلى اعضاء المجلس تأدية دورهم والقيام بقسمهم.

وقال النائب ثامر السويط: الحزامية بمواقفي السابقة، وتنمية لاستمرار السياسات الحافظة؛ لوزير المالية التي ارهقت كاهل المتقاعدين، ومع اطلاعي على محاور استجواب محمد هايف، ساكون بإذن الله تعالى اول المتحدثين تأييدا، ودعما للاستجواب، واول الموقعين على طلب طرح الثقة.

النائب محمد هايف: قال النائب محمد هايف، مقدم هذا الاستجواب، انه تقدم باستجواب محاق في نهاية دور الانعقاد الماضي لوزير الحجرف، وتضمن المحور الأول مخالفة سياسة وقرارات واعمال وزير المالية لأحكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية، فيما تضمن المحور الثاني مخالفة أحكام القانون المتعلقة بتنفيذ الأحكام لأنني ضد كل من يقف ضد مصلحة الشعب.

وايد عسائل الدهشي الاستجواب قائلا: اثناء كلمتي في تأييد الاستجواب السابق لوزير المالية، اعلنت انني سأستجوب الوزير إن لم يلغ الفوائد الفاحشة والربوية على المتقاعدين، وانا سأفي بوعدي بإذن الله في تأييد استجواب أخي محمد هايف إن لم يلغ الوزير هذه الفوائد المحرمة، ويصحح المخالفات المذكورة في الاستجواب.

من جهته، اعتبر النائب حمدان العازمي استجواب وزير المالية نايف الحجرف المقدم من النائب محمد هايف مسخطا.

وقال العازمي، على حسابه في "تويتر"، ان "امام الوزير الحجرف فرصة ذهبية لإصلاح المخالفات الواردة في الاستجواب، خصوصا فيما يتعلق بإلغاء الفوائد الربوية المحرمة شرعا، وإلا فسوقوع على طلب طرح الثقة به".

من جهة اخرى، عاد النائب محمد هايف مجددا وتقدم بمحصلة استجواب الى وزير المالية، نايف الحجرف مكون من محورين، بعد ان تقدم باستجواب محاق في نهاية دور الانعقاد الماضي لوزير الحجرف، وتضمن المحور الأول مخالفة سياسة وقرارات واعمال وزير المالية لأحكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية، فيما تضمن المحور الثاني مخالفة أحكام القانون المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأولى: رما المتقاعدين.

وما يقال عن هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص يقال ايضا عن الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الثانية: تأييد الموافقة على الاقتناء بشركتي الزور والمبورصة الكويتي استنهاما من معاناته.

محمد هايف

المحور الأول: مخالفة سياسة وقرارات وأعمال وزير المالية لأحكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية:

الديل الإسلامي واجب على وزير المالية توفيره، رغما عنه مزولا عند أحكام الدستور، اذا اراده وتوجهاته وافكاره فلا نقبل ان يفرضها خلافا لأحكام الدستور، فهو الفيصل في التعاون مع الحكومة ويجب ان تنسجم سياسة الوزير وقراراته مع أحكامه او ليرحل، ويظهر جليا مخالفة سياسة وقرارات واعمال وزير المالية لأحكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية في المجالات التالية:

اولا: ربا المتقاعدين:

من خلال دفاعه المستميت عن نظام الاستحقاق الربوي الجائر ورفضه لكل المقترحات الشرعية وتسويفه في دراستها وإنجازها.

ثانيا: الموافقة على الاقتناء بشركتي الزور والمبورصة القضائية وحظر التعسف باستعمال السلطة.

المحور الثاني: مخالفة أحكام القانون المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية ومحظر التعسف في استعمال السلطة:

اولا: عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

تقد اوجب القانون على الموظفين العامين وعلى رأسهم الوزراء تنفيذ الأحكام القضائية النهائية وقرر للموظف العام الذي لا تنفذ محكمة القضاء النهائي التواجب النفاذ عقوبة جزاء امتناعه عن تنفيذ الأحكام وقد تعهد وزير المالية عدم تنفيذ احكام قضائية نهائية صادرة باسم صاحب السمو الرويعين رغم وضوح الفتاوى المصارة من فقهاء الكويت المعتبرين.

ويظهر مما سبق ان وزير المالية أدخل المواطنين من خلال العمال العام الذي يتشرف إدارة الهيئة العامة للاستثمار قائمة على قربا المحجر وخلافا لما تقضي به احكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية، كما حرم شريحة أخرى كبيرة من المواطنين بالاختباب باسهم الشركتين لمخالفتهما لأحكام الشريعة الإسلامية واشتمال تعاملاتهما على قربا المحرم.

ثالثا: عدم تدخل المشرعين سواء من وزارة الأوقاف او كلية الشريعة او المتخصصات الفقهية المسطلة في مجالس إدارة الهيئات والجهات الخاضعة لرقابة الوزير ومنها والعمال وزير المالية لمشاركة بين القطاع العام والخاص العامة للاستثمار والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وما يقال عن هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص يقال ايضا عن الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث يتمتع وزير المالية ذات المهم في إشرافه على الهيئة العامة للاستثمار متعمداً إقصاء الشرعيين الذين يمسطون رقابتهم الشرعية على استثمارات الهيئة المنطبقها المالية أدخل المواطنين من الربا والمحرمات الأخرى فعدم تعيين الشرعيين بحجب إدارة الهيئة العامة للاستثمار الصادر بانتهائها القانون رقم 47/1982 يصب مخالفة أحكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية ويفوت العمل العام.

المحور الثاني: مخالفة أحكام القانون المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية ومحظر التعسف في استعمال السلطة:

اولا: عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

تقد اوجب القانون على الموظفين العامين وعلى رأسهم الوزراء تنفيذ الأحكام القضائية النهائية وقرر للموظف العام الذي لا تنفذ محكمة القضاء النهائي التواجب النفاذ عقوبة جزاء امتناعه عن تنفيذ الأحكام وقد تعهد وزير المالية عدم تنفيذ احكام قضائية نهائية صادرة باسم صاحب السمو وواجبة النفاذ بالجهات التابعة له علما بأن مجلس الوزراء سبق وان وجه الوزارات بضرورة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية دون تأخير ثانيا: التعسف في استعمال السلطة مع الموظفين العامين، وذلك من خلال العمد بالقوة من دخول مقر العمل من المبنى الحكومي بأسلوب همجي لا يمت بالصلة للقانون واحترام سيادته كما هو كائن بمحاضر وزارة الداخلية التي شهدت بالحق وتأكد قيامهم من ذلك والتعسف باستعمال السلطة عبث جوهري بقسد تمارسها الإدارة ويطلبها ويحققها هي والعدم سواء.

ويظهر هذا التعسف جليا في قضية الدكتور محمد عبد المطيري الموظف بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعد ان وقف بوجه القرارات الظالمة ومبين العيوب التي تعتري نظام الاستبدال الربوي وتعتري مواقف المؤسسة في هذا الشأن فقد صحه الوزير من دخول مبنى المؤسسة بالقوة ولجأ المطيري لمحظر الصالحة الذي ناكد قياديوه من صدق الرواية والمبدأ ذلك بمحضر رسمي.

للاستثمار متعمداً إقصاء الشرعيين الذين يمسطون رقابتهم الشرعية على استثمارات الهيئة المنطبقها المالية أدخل المواطنين من الربا والمحرمات الأخرى فعدم تعيين الشرعيين بحجب إدارة الهيئة العامة للاستثمار الصادر بانتهائها القانون رقم 47/1982 يصب مخالفة أحكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية ويفوت العمل العام.

الملا والسويط يستجوبان بوشهري

كشف النائب بدر الملا تنسيقه مع النائب ثامر السويط لتقديم استجواب إلى وزيرة الأشغال جنان بوشهري حول موضوعي الطرق والإسكان.

بدوره، اوضح السويط ان الاستجواب سيكتمه ويخطه ويقوم بصياغته الشعب الكويتي استنهاما من معاناته.

العتيبي: نرفض تحويل «الإطفاء» لمؤسسة عسكرية

خالد العتيبي

وصف النائب خالد العتيبي مهام رجال الإطفاء وجهودهم الشاقة التي يبذلونها للحفاظ على الأرواح والممتلكات بالأداء الأكثر تنظيما مقارنة بكل الجهات الأخرى، مؤكدا ان أي قانون يستهدف هذا الكيان المنظم على غير رغبة منتسبيه قد يأتي بشكل عكسي، وتفقد بسببه مؤسسة انضباطية قدمت الكثير من أرواح موظفيها، وتعتبر من أكثر المؤسسات المدنية تنظيما في البلاد.

وأضاف العتيبي، في تصريح "الإطفاء نجحت بشكلها المدني الحالي، وحققت إنجازات كبيرة، وبدلا من تعزيز هذه الخصوصية وإعطائها امتيازات أكثر يتم القفز لتحويلها لمؤسسة عسكرية على غير رغبة العاملين بها"، لافتا الى أن الكل يدرك ان أغلب العاملين بـ "الإطفاء" كانوا يعملون بالسلك العسكري والتحقوا بالإطفاء بعد تقديم استقالاتهم وجميعهم يمتاز بالانضباط والكفاءة المهنية.

وأشار إلى ان تطبيق القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن قوة الشرطة على رجال الإطفاء أمر غير عادل ومجحف في حقهم، داعيا الحكومة التي سحب مشروعها المقدم الشهر الماضي، والخروج بمشروع متكامل يأتي وفق مناقشات مستفيضة مع منتسبي "الإطفاء" لضمان استمرارية التميز الذي تحظى به.

سلة برلمانية

الغانم يجتمع في بلغراد مع رئيسة البرلمان الصربي

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، في العاصمة بلغراد، امس، مع رئيسة البرلمان الصربي مايا جوتيفاديتش، على هامش أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لـ141، وجرى خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز وتطوير العلاقات بين الكويت وصربيا في مختلف المجالات خاصة في شقها البرلماني، كما بحث الاجتماع عددا من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الشاهين لتسمية إحدى المدارس باسم الفجيري

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة، نص على تسمية مدرسة باسم الفلكي د. صالح الفجيري، عرفانا بجهوده العلمية الطويلة.

وقال الشاهين، في اقتراحه، لقدم د. صالح محمد صالح الفجيري الكثير لعلم الفلك وغيره من علوم بتطويعه هذا العلم للعرب والمسلمين والباحثين او الهواة.

الكندري: شبهة في تبديد أموال «تعاونية النعيم»

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالا برلمانيا إلى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز، حول وجود شبهة تبديد أموال المساهمين في جمعية النعيم التعاونية.

وقال الكندري في سؤاله، نمى إلى علمي تعليق الجمعية العمومية في التعيم التعاونية، الفقرة بين المالي والإداري لمجلس الإدارة حين تم عرضهما أكثر من مرة، نظرا لوجود شبهة تبديد لأموال المساهمين، وطلب صورة ضوئية من قرار الجمعية العمومية مع بيان أسباب الرفض المتعددة في كل حالة من حالات الرفض.